أكاديميون يحذرون المشترك من الانقلاب على الديمقراطية

■ حذر عدد من السياسيين والقانونيين من إضاعة الوقت دون إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة في موعدها المحدد ٢٧ ابريل ٢٠١١م.. وقالوا إن الوقت المتبقي لم يعد يقبل مزيداً من الإهدار في حوارات عقيمة مع أحزاب اللقاء المشترك التي تسعى للانقلاب على الدستور والقانون، وعلى النهج الديمقراطي برمته واللجوء الى سياسة التقاسم والمراضاة، وأكدوا في حوارات لـ الميثاق» أن قرار مجلس النواب بتأجيل الانتخابات لعامين وإجرائها في ٢٠١١م مقدم على أي اتفاق بين الاحزاب سواء اتفاق فبراير أو غيره من الاتفاقات، وطالبوا المؤتمر الشعبي العام عدم محاورة أحزاب المشترك التي تسعى لإضاعة الوقت بهدف الوصول الى فراغ دستوري.

استطلاع/ عارف الشرجبي

□ بداية يقول الدكتور عبدالعزيز الشعيبي، رئيس جامعة إب: الانتخابات كاستحقاق ديمقراطي شعبي لابد أن تتم في الموعد المحدد، خصوصاً وأنها قد أجلت لمدة عامين بطريقة قانونية من قبل مجلس النواب، والمدة المتبقية حتى موعد هذا الاستحقاق هي غاية في الأهمية لكي نتمكن من اختبار صدق النوايا في الاعتراف بأحقية الشعب لهذا الاستحقاق .. الانتخابات هي الجزء الأساس والمهم للعملية الديمقراطية وأي تراجع عنها هو تراجع عن النهج الديمقراطي برمته، وهنا تقع المسؤولية على كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة التي يجب أن تحرص على المصلحة العامة وليس المصلحة الحزبية الضيقة.

وأكد الشعيبي أن الالتزام بالانتخابات في موعدها كخيار ديمقراطي أهم وسيلة للحفاظ على لحمة وأمن واستقرار الوطن خاصة في مثل هذه الظروف الصعبة التي نواجهها في الوقت الراهن..

وقال: بالديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة والتسليم بنتائج الانتخابات أياً كانت سوف نتجنب الكوارث والانقسامات التي يحاول البعض زج الوطن في أتونها، وشدد الدكتور الشعيبي على ضرورة الفرز الفعلي وكشف المواقف من الآن حتى لا نضيع الوقت ونصل الى عدم إجراء الانتخابات فنحرم الشعب من حقه، وهنا على المؤتمر أن يكون أكثر حرصاً على عدم تصديق المشترك والانجرار خلف وعوده والتي غالباً ما تصبح حبراً على ورق..

ودعا رئيس جامعة إب كافة المراكز البحثية والجامعات والصحافة مناقشة مستقبل العمل الديمقراطي من خلال الندوات والنقاشات والكتابات، وإيضاح الحقيقة للرأي العام حتى يكون على بينة من معرفة حقوقه الديمقراطية ومعرفة من يسعى الى الالتفاف عليها، وقال: على أحزاب اللقاء المشترك أن لاتساوم على موضوعات شخصية لبعض قياداتها وإنما تراهن على تأصيل النهج الديمقراطي وتجذيره في حياة الناس وفي ذات الوقت على المؤتمر الشعبي العام عدم مجاراة أي طرف سياسي إذا كان ذلك سوف يؤدي إلى إعاقة إجراء الانتخابات، بل عليه (المؤتمر) أن يعود للحق القانوني وللتأييد الشعبي الذي يحظى به وأن لا ينسى أن في الساحة الوطنية أكثر من ١٣ حزباً سياسياً خارج اللقاء المشترك، وهم موجودون وبذلك يمكن إجراء الانتخابات والتنافس عبر صناديق الاقتراع سواء شارك المشترك أم لا.

□ الشعيبي

□ الكميم

□ الماس

وقال الشعيبي: نحن لا نريد أن نستبق الاحداث بعدم مشاركة المشترك في الانتخابات ولكن يجب أن نحذر من أسلوب المراوغة الذي عرفناه منهم خلال الفترات السابقة ولذا على المؤتمر أن يمضي بالإعداد للانتخابات من الآن، لأن الفترة المتبقية لا تسمح بإضاعة يوم واحد منها في حوارات لاتفضي الا إلى السراب.

□ إلى ذلك يقول الدكتور عبدالعزيز الكميم- نائب رئيس جامعة عمران:

- الإعداد والتحضير للانتخابات البرلمانية المقبلة أمر غاية في الأهمية ويحتاج الى وقت كاف سواء بإجراء التعديلات الدستورية أو القانونية أو بالعملية الفنية بدءاً بتصحيح جداول الناخبين وانتهاءً بيوم الاقتراع وكل هذا لابد له من فترات زمنية محددة، يجب على كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة أن تتحمل مسؤوليتها الوطنية والتاريخية بأن تسعى لإنجاح هذه العملية بدلاً من خلق أجواء متوترة تعيق تحقيق هذا المنجز الديمقراطي المهم، وأكد الكميم أن الزمن المتبقي من اليوم حتى الوطنية والقانونية في عدم إضاعة الوقت وتعريض مؤسسات الدولة الى أي احتمالات تتمثل في وجود فراغ دستوري، كما يحاول اللقاء المشترك الوصول اليه من خلال سعيه لإضاعة الوقت في حوارات عقيمة غير مجدية.

الشعيبي: المشترك جعل الاتفاقات حبراً على ورق

الكميم: ليس له شعبية لذا يلجأ لعرقلة الانتخابات

مثنى الماس: قرار البرلمان مقدم على أي اتفاق بين الأحزاب

٢٧ ابريل ٢٠١١م ضيق جداً ولابد على تلك الاحزاب البدء من الآن بالترتيب والجلوس للحوار الجاد لإزالة أي عوائق إن وجدت، وقال: على المؤتمر الشعبي العام بصفته الحزب الأكبر وصاحب الأغلبية النيابية تحمل مسؤوليته

وأضاف استاذ السياسة والاقتصاد قائلاً: نعلم أن أحزاب اللقاء المشترك لا تمتلك شعبية كبيرة وسط جمهور الناخبين، وقد اتضح ذلك من خلال الانتخابات المتتالية الرئاسية والمحلية، ولذلك فهي تدرك أن أي انتخابات لن تكون في صالحها، ولذا فهي تسعى لإعاقة وعرقلة أي انتخابات بحجج وأعذار متعددة ومبتكرة ،و على المؤتمر الشعبي العام عدم تصديقهم بل فضحهم للرأي العام ومن ثم البدء مع بقية الاحزاب السياسية الموجودة في الساحة وكذا منظمات المجتمع المدني والمستقلين أن تتم الانتخابات المقبلة.. لأننا أصبحنا في الوقت الضائع ولابد من تدارك هذا الوقت قبل فوات الأوان كواجب قانوني دستوري ديمقراطي، وليس كخيار أحزاب المشترك التي تسعى جاهدة لوأد الديمقراطية وقتلها واستبدالها بسياسة المحاصصة والتقاسم خلافاً لمبدأ التداول السلمي للسلطة حسب ما تفضي به صناديق الاقتراع، وعلى المؤتمر تفويت هذه الفرصة عليه واللجوء الى قوته القانونية والدستورية والى الشعب الذي منحه الثقة.

وعن اتفاق فبراير الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك وما مدى أهمية الالتزام به قال نائب رئيس جامعة عمران: -بكل أسف- المؤتمر الشعبي العام يتعامل بحسن نية فيما الطرف الآخر سعى من خلال هذا الاتفاق وما سبقه من اتفاقات الى الالتفاف على نتائج صندوق الاقتراع بل أراد المشترك إفراغ العملية الديمقراطية والقانون من محتواه باتفاقات جانبية ليست ملزمة للمؤتمر، ولذا على المؤتمر عدم التعويل على أي اتفاق مع المشترك، لأن المشترك لا يلتزم بأي اتفاق وهذا الحكم لم يأتِ من فراغ بل كثيراً ما نكث المشترك الوعد وتراجع عن أي اتفاق.

وأكد الكميم أن التزام المؤتمر بقوة الدستور والقانون أوجب وأهم من السعي الى مراضاة تلك الاحزاب التي لا تحترم ما يتفق عليه بل وتسعى لإلقاء اللائمة على المؤتمر الشعبي العام انه هو من عطل النهج الديمقراطي خلافاً للواقع الذي يؤكد أن المشترك لا يؤمن الا بسياسة العنف وخلق الازمات المعيقة للديمقراطية.

لا يجوز تعطيل الدستور

□ من جانبه يقول المستشار القانوني المحامي مشعل مثنى محسن الماس- رئيس لجنة الحقوق والحريات في نقابة المحامين لحج:

- لم يعد هناك وقت كاف لتضييعه في حوارات قد لا يصح منها شيء، ولذلك على المؤتمر الشعبي العام والاحزاب الاخرى البدء من الآن في الإعداد والتحضير لإجراء الانتخابات المقبلة .

وأكد نائب رئيس نقابة المحامين- بمحافظة لحج- أن تأجيل الانتخابات لمدة عامين من قبل مجلس النواب هو إجراء قانوني من ممثلي الشعب وبالمقابل يجب أن تتم الانتخابات المقبلة في ٢٧ أبريل المقبل دون أي تأخير لأن ذلك يعد خرقاً دستورياً وقانونياً يجب عدم الوقوع فيه،و أضاف: تطبيق القانون الصادر من تحت قبة البرلمان مقدم على أي اتفاق بين الاحزاب سواء اتفاق فبراير أو غيره من الاتفاقات، إذ لا يجوز تعطيل النصوص الشرعية والقانونية انتظاراً للمجهول.. خاصة وان مواقف أحزاب اللقاء المشترك لا تبشر بأي انفراج في الأفق السياسي.□

قلوب وعقول من زجاج

فائز سالم بن عمرو

■ تؤكد كثير من الأحداث والوقائع أن الإنسان العربي يفكر كثيرا بقلبه ويتخذ أصعب قرارات حياته من وحي انطباعات قلبه والأصعب في هذه المأساة انه يفشل في التفريق بين استعمال قلبه وعقله ، وما زال كثير منا لا يستعمل عقله ورأسه إلا للبس العمامة والكوفية ولإمرار المشط على شعره ، فتجده صاحب قلب شفاف سريع الانكسار كثير التقلب تأخذه كلمة بريئة يمينا وتستهويه نظرة لتحرفه شمالا وربما بات ليله يرسم أوهام الحب وشجون الفراق في تراجيديا متخيلة لا حقيقة لها إلا في ذهنه .. قاده إلى هذه القراءة الخاطئة فراغ عاطفي قاتل يعيشه وجفاف اجتماعي تربى عليه فهو يعاني من حرمان وضياع عاطفي يضعف شخصيته ويجعله في صراع داخلي نفسي مع الآخرين من أبناء جنسه .

لا شك أن هذه ظاهرة لا يمكن إخفاؤها بالسكوت عنها أو التعامل معها كواقع محيط بنا كالماء والهواء وهي ظاهرة متجذرة في المجتمع الحضرمي المنغلق وتتكثف في النخب من مثقفين وإعلاميين ومسؤولين وتتسرطن هذه العاطفة والنمط من التفكير لتتطور على مراحل ودرجات ينتشر الداء في الجسم والجوارح إلى أن يصبح المرء يفكر بمخرج مائه في كبائر الأمور وصغائرها ليتجمد تفكيره بقلبه وعقله وينتقل إلى جارحة أخرى ، وهذه الظاهرة ليست غريبة أو تشكل استثناء في تركيبة أي مجتمع بل هي واقع موجود ولكن مسكوت عنه بتوافق جمعي ، وقد عبر عنها القران "بالأنعام" في إطار ذم الشهوة وفقدان العقل ويعبر عنها بالعامية بالهيج وفي اللهجة المستعملة " موقّع " .

حان الوقت لتجاوز ثقافة العيب الغبية ذات الغيمة الكبيرة التي تتسع وتكبر في المجتمع التقليدي كثير التقاليد والعادات والتي تأخذ في غالبها الطابع المرضي والمعيق للتفاعل مع متطورات العصر ومستجدات الحياة والاندفاع نحو الحداثة والتجديد والقبول والتعامل مع النظريات والمعطيات في عصر العولمة والقرية الكونية الصغيرة ، وعلى الرغم من أن ثقافة التقاليد والعادات أثرت الشخصية اليمنية إلا أن ثقافة العيب والتقاليد يجب أن تكون استثناء ولا تصلح في كل المواقف والتعاملات .

فكم من أمثال هذه الظواهر.. تعيش بيننا وتشكل حياتنا وتتحكم بماضينا وحاضرنا ومستقبلنا ويغطيها المجتمع بفوقية هذا الترفع الاجتماعي والتعالي المعرفي والهروب النفسي طريقة مضللة لمعالجة مشاكلنا والوقوف على نقاط ضعفنا ومعوقات مجتمعنا " يواجه المصلحين من الإعلاميين في المجتمع العربي "الدين ، الجنس ، العادات ، ويضاف لها ثقافة التقاليد والعادات في اليمن.. ومفرملات شخصيتنا وأول طريقة لعلاج هذه الظواهر هو بالاعتراف بها وإظهارها ومناقشتها وتحليلها ومعرفة أسبابها والنتائج التي قادت إليها ومن ثم البحث عن حلول قصيرة وطويلة لهذه الظاهرة ، والسبب في تجذر هذه الظواهر وكبرها وتدحرجها نزولا الخوف الكبير من تعميم ثقافة العيب الغبية التي جعلت الأصل في الأشياء العيب وعدم الكلام ، كما أن نظرة المجتمع المتخلفة تجاه المرأة والمنطلقة من النظرة الدونية والتوصيفات الخاطئة والضيقة والتي قد تصل إلى حد مهين يتجافى مع المفهوم الإسلامي الذي ظل نظرياً إلى الآن ولم يجد له طريقة عملية ليتجسد واقعا ، كما أن كثيراً من عاداتنا القائمة على التمييز بين العذراء والمتزوجة في كثير من الأنشطة الاجتماعية والحياتية والتي وصلت إلى حد تجريم استعمال الروائح الطيبة وعدم السماح بالاختلاط بين المتزوجة والعذراء والمبالغة الشديدة في الفصل وإقامة فروقات ومحاذير مصطنعة.

وغالبا ما تكون التصورات الخاطئة تشكل تقاطعا وتناقضا بين تلك الشخصيتين التي عبر عنهما الإسلام بالشقائق هو من سبب الاهتزاز في شخصية الرجل تجاه شقيقته من جنسه.

وساد التنافر والتصارع بدل التكامل والتوافق ، فاختفى أو قتل التعبير الإسلامي : " الرجال شقائق النساء " .

متى تستطيع المرأة ان تقنع الرجل والمجتمع بان ينظر إليها كشخص وعقل وإنسان ولا يكتفي بالنظرة إليها كمتاع وجسد ؟!

Binamar25@hotmail.com

■ دعا الاكاديميون وعدد من اعضاء أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بعدن.. أحزاب المشترك إلى التجاوب مع دعوة المؤتمر الشعبي العام لتحديد مكان وزمان لمواصلة الحوار، مؤكدين على أن الحوار يجب أن يسود العلاقات بين كل الاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني.. وطالبوا أحزاب المشترك عدم البحث عن مصالح حزبية ضيقة باعتباره سلوكاً انتهازياً لن يحصل أصحابه سوى على خيبة الامل.

ونصحوا المشترك أن يكف عن اسلوب الفوضى وأعمال التحريض التي تهدف الى الفتنة والإخلال بالأمن والأمان والسلم الاجتماعي.

◁عدن- أحمد العقربي

استنكار واسع لتحالفات المشترك مع الإرهابيين

ودانوا الأعمال الإجرامية من جرائم التقطع والقتل التي يقدم عليها عناصر الحراك الانفصالي.. مجددين التنديد بأية دعوات أومشاريع انفصالية ..مؤكدين مجدداً أن زمن التشطير قد ولّى وأن مثل هذه المشاريع المشبوهة سيكون مصيرها الفشل كما فشل وهزم مشروع الانفصال في ١٩٩٤م.

● وبهذا الخصوص يؤكد الاكاديمي عبدالرؤوف أحمد على التصدي بحزم لأية ممارسات وأعمال خارجة على النظام والقانون تحاول المساس بوحدة الوطن والشعب أو تشويه وعي الشباب بتاريخه ووحدته ومصيره وإنجازاته العظيمة التي غيّرت ملامح المجتمع اليمني سياسياً وتنموياً وديمقراطياً واجتماعياً وثقافياً جذرياً.

وحث المجتمع بكل مؤسساته الرسمية والمدنية والشعبية بإدانة الممارسات التحريضية لأحزاب المشترك التي تثير الفتنة وجر البلاد الى ما لا يحمد عقباه وفضح المشاريع الانفصالية وكل الاعمال الخارجة عن القانون مثل جرائم القتل والتقطع وأعمال النهب والسلب وزرع الفتنة بين أبناء الشعب الواحد التي تقدم عليها العناصر الاجرامية.

العودة للرشد

□ أما الاكاديمية صفية فضل سالم فقالت: على أحزاب المشترك أن تعود الى رشدها وتبتعد عن أعمال التحريض والفتنة وصنع الازمات وتكف عن التشجيع للعناصر الاجرامية التي تقترف أعمال القتل والنهب والسلب والإخلال بالسكينة العامة..

ومضت تقول:عليها أن تستغل فرصة دعوة المؤتمر الشعبي العام بالدعوة الى اجتماع لمواصلة الحوار الهادف الى تنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م الموقع بين الاحزاب الممثلة في مجلس النواب.

وحثهم على التفاعل مع حرص المؤتمر الشعبي العام على الحوار كخيار ثابت وراسخ وهو الخيار الذي رسمه فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. ودعت المشترك الى المضي في عملية الحوار لتنفيذ اتفاق فبراير كمنظومة متكاملة وبعيداً عن أساليب المماطلة والتسويف التي لا تخدم قضية الوطن بل تؤدي الى طريق مسدود على حساب المصالح الكبرى للوطن.

وطالبت العناصر الانفصالية أن تعود الى رشدها، فالوحدة أصبحت حقيقة وهدفاً مقدساً لا يمكن التراجع عنه، مشيرة إلى أن المطالبة بالحقوق ليس عن طريق التسلق بالحبال القصيرة أو بارتكاب الاعمال الإجرامية كالقتل والنهب والسلب والتقطعات وغيرها من الأعمال التي لاتعبر عن أخلاقيات شعبنا اليمني.

صفية فضل: على «المشترك» الكف عن تشجيع العناصر الإجرامية

عبدالرؤوف: يجب إدانة المشترك ورفض تحالفاته المشبوهة

أحمد محمد: عليها أن تبتعد عن افتعال الأزمات وتصغي لصوت العقل

□ أما الأخ أحمد محمد أحمد من أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بعدن فقد دعا الى وحدة الصف الوطني والحفاظ على الوحدة اليمنية التي تحققت بعد تاريخ نضالي للحركة الوطنية وأبطال الثورة ولا يمكن التفريط بها مهما كلفنا ذلك من ثمن باهظ.

وحث أحزاب المشترك بأن تصغي لصوت العقل وأن تبتعد عن افتعال الأزمات..معبراً عن إدانته لسياسة الابتزاز والفوضى وقطع الطرق والتعدي على المسالمين وقتلهم ببطاقة الهوية.

تحديد موعد الحوار

□ من جانبها أوضحت الأخت هدى نصر أحمد من حزب التحالف الوطني الديمقراطي في عدن أن تجاهل أحزاب المشترك لدعوات المؤتمر الشعبي العام لمواصلة الحوار وعدم تحديد مكان وزمان مواصلته لا يخدم قضية الوطن ومصالحه الكبرى ومصلحة الشعب ايضاً.. مشيرة الى أن طريق الحوار هو الطريق الصائب نحو حل كل القضايا الخلافية وأن التمترس وراء المصالح الصغيرة والضيقة سيعيق الوطن عن التطور والتنمية ويشغله بالأزمات.. أما ممارسة الفوضى والابتزاز فهو ينم عن نظرة ضيقة تخدم المصالح الذاتية الأنانية على مصلحة الوطن.

ودانت هدى نصر كل الاعمال الإجرامية والدعوات الانفصالية التي تحاول جر البلاد الى التشرذم..مجددة دعمها لكل الإجراءات الهادفة الى السير بالوطن نحو الآفاق الرحبة وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار والتنمية والسير بالاصلاحات الى الأمام للقضاء على الاختلالات الإدارية ومحاربة الفساد.

هدى نصر: على المشترك الفرصة لمواصلة الحوار مع المؤتمر

رفض التحريض

□ أما الناشطة النسوية مريال جميل ناصر فقد دعت أحزاب المشترك الى تقديم مصالح الوطن والشعب على كل المصالح الصغيرة والانتهازية وان لغة الحوار هي الحل للوطن الصحيح.

ودعت الى إدانة الاعمال الاجرامية الخارجة عن القانون وأعمال الفوضى والتحريض والفتنة والعمل على التوجه نحو البناء والإعمار وبما يصب في خدمة الوطن.

مريال: الرهان على افتعال الأزمات رهان خاسر

واختتمت حديثها بالقول: إن الرهان على افتعال الفتنة وتوتير الأجواء والإخلال بالسكينة العامة أو المشاريع الانفصالية- مصيره الفشل كما فشل في السابق.□

حارس بن لادن يدعو الشباب للابتعاد عن «القاعدة»

■ أكد اليمني ناصر البحري- الذي كان في السابق حارساً شخصياً لأسامة بن لادن والذي نشر بالشراكة مع صحافي فرنسي كتاباً عن حياته الى جانب زعيم القاعدة- انه يريد أن يثني الشباب عن الانضمام الى التنظيم المتطرف.

وقال البحري في مقابلة مع وكالة فرانس برس «فكرتي من الكتاب كانت تدور حول منح الشباب القدرة أن يفهموا أن لهم حقاً بقول كلمة «لا» للمتطرفين وبما في ذلك لتنظيم القاعدة».

وعن انضمامه في السابق الى صفوف القاعدة قال: تكونت عندي فكرة أن مواجهة الغرب أو الظالم الأكبر الذي هو الغربي لا تكون الا بالجهاد والقوة المسلحة، فبحث عن أفضل تنظيم الا أنه أضاف: لكن بعد انخراطي في وسط التنظيم وتعمقي فيهم ورؤيتي لأشياء كثيرة جداً علمت أن تنظيم القاعدة ضعيف من الداخل.

ووجه نداءً الى الشباب المسلم وقال: أنصح الشباب الا يتعجلوا وأن يستمعوا الى الطرف الآخر.

وخلص الى القول: صحيح ربما أن الغرب بيننا وبينهم خلافات عقائدية وأشياء أخرى ولكن في الأول والأخير هم بشر وهم بحاجة الى الحوار.

وكان البحري انفصل عن القاعدة عام ٢٠٠٠م وتخلى عن فكرها وأعطى الاستخبارات الامريكية معلومات اعتبرت قيّمة جداً بعد هجمات ١١ سبتمبر.□

الحكومة: عناصر الإرهاب لن تنجو من يد العدالة

■ عبر مجلس الوزراء عن إدانته الشديدة للحادث الإرهابي الذي استهدف سيارة السفير البريطاني بصنعاء، وقال: انه يتصادم بصورة مطلقة مع قيم الشعب اليمني المؤمن الذي هو أحرص ما يكون على النفس البشرية والحفاظ على القيم وصون العهود والحريات.

ولفت المجلس الى أن هذا الفعل الإجرامي والإرهابي يدين ويفضح مجدداً حقيقة الاهداف العدائية التي تسعى من ورائها الجماعات الارهابية وعناصر القاعدة الى الإضرار بالشعب اليمني والوطن ومصالحه العليا ..مؤكداً أن عناصر الارهاب لن تنجو من يد العدالة وستظل كافة الأجهزة الامنية تلاحقهم اينما كانوا حتى يتم الاجهاز عليهم ومخططاتهم وأفعالهم الإجرامية التي تسترخص النفس البشرية بالموت المجرم.

وأهاب المجلس بجميع المواطنين المزيد من التعاون مع الأجهزة الأمنية من خلال الإدلاء بأية معلومات حول هذه العناصر الإرهابية لما من شأنه تعزيز جهود الأجهزة الأمنية في صون الامن والحفاظ على السكينة العامة.

وكان مجلس الوزراء قد استمع في اجتماع برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور الى التقرير الامني المقدم من وزير الداخلية حول الاوضاع الامنية في الجمهورية ومستجداتها.

وقدم التقرير ايضاحات للمجلس حول العملية الارهابية الفاشلة التي اقدم عليها شاب ضال من خلال تفجير نفسه بحزام ناسف مستهدفاً سيارة السفير البريطاني لدى بلادنا، حيث أوضح التقرير أن النتائج الأولية لتحقيق الأجهزة الأمنية في ملابسات الحادث تؤكد وبقوة بصمات تنظيم القاعدة ووقوفه وراء هذا الحادث الاجرامي الارهابي.□

الجاليات اليمنية في بريطانيا:

الارهابيون ينفذون أجندة للنيل من اليمن

■ دان أبناء الجاليات اليمنية في المملكة المتحدة العمل الارهابي الفاشل الذي استهدف السفير البريطاني في صنعاء.

وجاء في بيان صادر عنهم أن هذا العمل الاجرامي الغادر لا يهدف الى تهديد أمن وسلامة المجتمع فقط وإنما يسيئ أيضاً لمبادئ ديننا الاسلامي الحنيف وتعاليمه السمحاء وقيمنا وأخلاق شعبنا اليمني العظيم.

وأضاف البيان: ونقول لهذه الفئة المارقة ولكل من يقف خلفها أنى لكم بشعب أجداده بُناة حضارات وتاريخ عريق.. وأنى لكم بشعب أجداده أنصار رسول الخير والسلام، وأنى لكم بشعب يبذل الغالي والنفيس دفاعاً عن وحدته وأمنه وسيادته واستقراره، وأنى لكم بشعب عنده حب اليمن إيمان.

وأشار بيان أبناء الجاليات اليمنية في المملكة المتحدة الى أن هذه الاعمال الارهابية الاجرامية التي تقف وراءها جماعات متطرفة آثمة سلكت طريق الضلال وباعت نفسها للشيطان واتخذت من الدين الاسلامي الحنيف غطاءً تتستر به وتعمل من ورائه لتحقيق مآرب خاصة وتنفيذ أجندة معينة تحركها أصابع تحاول النيل من أمن الوطن واستقراره وتقدمه ووحدته.□